

05/12/2018 شؤون عربية

بسبب ارتفاع الضرائب بالأردن.. محال تجارية للبيع وأخرى تنتظر



يكاد يجمع تجار واقتصاديون بالأردن على أن قانون ضريبة الدخل الجديد الذي يدخل حيز التنفيذ مطلع شهر يناير/كانون الثاني المقبل، يشكل ضربة قاصمة للقطاع التجاري لفرضه مزيداً من الضرائب.

بيلات-عمان بعد

ردن قبل أربعة أعوام، قرر الصوريقي أن يفتح محلاً لمستلزمات البناء برأس مال مئة ألف دولار، وكان يعول على إيراد المحل لتأمين مصروفات البيت من مأكل ومشرب وخدمات ونفقات أبنائه في المدارس والجامعات. الصوريقي قال للجزيرة نت إن ضعف القدرة الشرائية للمواطن، والرسوم والضرائب المرتفعة، وارتفاع كلف التشغيل من كهرباء وإيجارات محال ورواتب موظفين، والمنافسة العالية، أدت إلى خسائر كبيرة اضطرته لعرض المحل للبيع. حالة الصوريقي لم تكن فريدة، فبجواره محل ملابس معروض للبيع أيضاً لضعف الإقبال وتراجع المبيعات وارتفاع التكلفة التشغيلية، بحسب حديث صاحبه ممدوح مروان للجزيرة تنزيلات كبيرة نت.

حال المحال التجارية المفتوحة ليست بأفضل من سابقاتها المعروضة للبيع، فرغم بدء ذروة مبيعات الموسم الشتوي للملابس، فإن هذه المحال أعلنت عن تخفيضات من 50 إلى 70% على أسعارها طمعا في اصطياح الزبائن. الأمر نفسه بالنسبة لمحال السجاد والمفروشات والأدوات الكهربائية والمطاعم، بل حتى محطات تحلية المياه باتت تقدم عروضاً للزبائن. يقول عضو غرفة تجارة الأردن ممثل قطاع الألبسة والمجوهرات أسعد القواسمي، في تصريح للجزيرة نت، إن إعلانات بيع المحال التجارية باتت ظاهرة تقلق القطاع الاقتصادي، خاصة محال الألبسة والمجوهرات خلال العامين الماضي والحالي. وأرجع القواسمي أسباب ذلك إلى قانون ضريبة الدخل الجديد، والمالكين المستأجرين الذين رفعوا إيجارات المحال عشرة أضعاف، مما أدى إلى ارتفاع الكلف التشغيلية، كما عزا ذلك إلى الترخيص العشوائي للأسواق التجارية في أنحاء المملكة، واحتدام المنافسة بين المحال الصغيرة ومراكز



التسوق الكبيرة "المولات".ولفت إلى أن ضعف القدرة الشرائية للمواطن الأردني وغياب زبائن من خارج الأردن -الخليجيين وعرب فلسطين والصفة الغربية وغيرهم- دفع أصحاب المحال إلى هجرة تجارتهم والتوجه نحو أعمال أجرد.وبحسب تجار، فإن تعدد المعوقات جعل العديد من أبناء الأردن يهاجرون نحو تركيا ومصر والصين، التي **ألفا محل مغلق** تستقطب تجار الملابس لوجود مناخ مناسب للعمل.

وحمّل المحلل الاقتصادي خالد الزبيدي الحكومات الأردنية مسؤولية ما يحدث في السوق جراء رفع التكاليف على التجار والمستثمرين عبر فرض مزيد من الضرائب والرسوم، الأمر الذي أدى إلى إغلاق المحال التجارية وبيعها والهروب من البلد مخافة دخول السجن.وقال الزبيدي في حديث للجزيرة نت إن أكثر من ألفي شركة أغلقت أبوابها خلال العام الحالي، منها شركات كبرى تشغل المئات من الأيدي العاملة، ومنها شركات صغيرة دفعتها الظروف الاقتصادية للهجرة إلى مصر وتركيا ومناطق أجرد.وحذر الزبيدي من أن يشهد الأردن حالة ركود وكساد كبيرين، وقال إن على الحكومة تغيير النهج الاقتصادي، وتشجيع الطلب عبر تخفيض الضرائب وتكاليف المعيشية، وضبط النفقات الحكومية.ويكاد يجمع تجار واقتصاديون على أن قانون ضريبة الدخل الجديد الذي يدخل حيز التنفيذ مطلع شهر يناير/كانون الثاني المقبل يشكل ضربة قاصمة للقطاع التجاري لفرضه مزيدا من الضرائب.